



Positive overlap between each of the international accounting standards and the accounting disclosure, and the internal audit to reveal creative accounting practices

التداخل الإيجابي بين كل من معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي، والمراجعة الداخلية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية

**د. نوفل سمايلي

**د. فضيلة بوطورة

*م. حيدر كريم سالم

Abstract: Dealt with the research paper the positive relationship between the accounting disclosure of information that should be available and disseminated from the establishment, through the disclosure methods are those methods that make it easier to understand and read the financial statements, and each method complements and explains all the ambiguity contained in the financial statements especially and disclosure need to task required connect the appropriate information process and quality required in time. However historical development of the revision increased the need for the internal audit function monitoring as a tool to help administrators at various jobs performance, which is a function of an independent evaluation arise within the institution, in order to help its members to carry out their responsibilities effectively by providing them with analyzes and assessments and recommendations relevant information and examine the activities, And therefore it includes the examination and evaluation to reach these major properties that must characterize the accounting information in order to be of benefit for both uses, namely: the ability to understand, appropriate, and that may have predictive value, and reliability and to be completed at the borders of the relative importance and cost, comparability . And the good accounting information to play a big role in the rationalization

* جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد

** جامعة العربي التبسي - تبسة/ الجزائر

of beneficiaries decisions, including where whenever internal audit sought to increase the credibility of this information whenever it easier for established its ability to deal with the future and directing resources toward optimal use. Researchers discussed creative accounting and its practices, and how to consider these practices as permitted or prohibited, they introduce these practices included in International Financial Reporting Standards(IFRS), that are: intention and its fundamental role in accounting, using estimation, fair and related matters, accounting policies and value as a measurement basis alternatives, classification and reclassification to items in financial statements, IFRS for SMEs, interim reporting, accounting measurement and its bases, recognition and derecognition as criticism to financial statement, active and inactive markets as a place to determine prices considered to fair values, transactions with related parties, nominal transaction, personal judgments and the like.

Keywords: creative accounting, IFRS, internal audit.

ملخص: تناولت الورقة البحثية العلاقة الإيجابية بين كل من الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توافرها ونشرها عن المنشأة، من خلال أساليب الإفصاح التي هي الطرق التي تسهل فهم و قراءة البيانات المالية، و كل أسلوب يكمل ويفسر كل غموض وارد في القوائم المالية خاصة وأن الإفصاح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة في الوقت المناسب. ومع التطور التاريخي للمراجعة تزايدت الحاجة إلى وظيفة المراجعة الداخلية كأداة رقابية تساعد المسؤولين على أداء مختلف وظائفهم، وهي كوظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة، بهدف مساعدة أفرادها على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة، وبالتالي فهي تشمل الفحص والتقويم للوصول إلى تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات منفعة لكل من يستخدمها، وهي: القابلية للفهم، الملائمة، وأن تكون لها قيمة تنبؤية، والموثوقية وأن تكون مكتملة عند حدود الأهمية النسبية والتكلفة، القابلية للمقارنة. والمعلومات المحاسبية الجيدة تلعب دور كبير في ترشيد قرارات المستفيدين منها حيث كلما سعت المراجعة الداخلية إلى زيادة مصداقية هذه المعلومات كلما سهلت على المنشأة قدرتها على التعامل مع المستقبل وتوجيه مواردها نحو الاستخدام الأمثل.

وناقش الباحثون مفهوم المحاسبة الابداعية وممارساتها، وكيفية تسكين هذه الممارسات بين الجائزة وعدم الجائزة، حيث تطرق الباحثون إلى هذه الممارسات التي تضمنتها المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

IFRS والتي تتلخص في النية ودورها الجوهرية في المحاسبة، واستخدام التقدير والقيمة العادلة كأساس قياس والمشاكل المتعلقة بها، والسياسات والبدائل المحاسبية والتصنيف وإعادة التصنيف لبنود القوائم المالية والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتقارير المرحلية والقياس المحاسبي وتعدد أسسه، والاعتراف وعدم الاعتراف كانتقاد موجه للقوائم المالية والسوق النشط وغير النشط لتحديد الأسعار التي يمكن اعتبارها القيم العادلة والعمليات مع الاطراف ذات العلاقة والعمليات الوهمية والاجتهادات الشخصية وغير ذلك من الممارسات.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الابداعية، المعايير الدولية لاعداد التقارير الماليةIFRS، التدقيق الداخلي

مقدمة

إن النمو السريع في الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية أدى إلى وجوب الحاجة إلى معايير محاسبية دولية، تسهل عملية التعامل بين مختلف الوحدات المحاسبية لمختلف الشركات والمؤسسات المالية الدولية، فكل حجم الاستثمارات وتعيدها حدود البلاد أدى إلى حتمية التنسيق والتوجيه للأنظمة المحاسبية من خلال صنع معايير محاسبية دولية تلقى القبول العام. كما يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنشأة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب. وإن الإطار المفاهيمي للمحاسبة هو نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المرتبطة مع بعضها والتي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، والذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وثقتهم في الإبلاغ المالي، ويعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع. ⁱⁱ حيث تستند القوائم المالية على البيانات المحاسبية التي هي التعبير المالي عن موارد المشروع الاقتصادي وتغيراتها في فترة معينة، ولا بد لها أن تستجيب لمتطلبات معينة منها الدقة وصحة التعبير عن النشاط والوصف الصحيح لمركز المؤسسة المالي، كما لا بد من أن تتصف بالوضوح والبساطة وثبات المصطلحات والطرق المحاسبية المستخدمة في احتساب المصاريف والنققات ⁱⁱⁱ. وتعد المحاسبة الإبداعية من مواليد سنوات السبعينيات حيث نجد هذا المصطلح موجودا في المحاسبة الانجلوسكسونية وذلك من خلال الأبحاث التي كان يقوم بها المنظرين والمفكرين المحاسبين، وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة. وتتحقق الغاية من المحاسبة عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين على شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف الأهداف المنشودة وتتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة. وتتطلب الممارسات المحاسبية عمليات تدقيق للقوائم المالية وإفصاح للبيانات المالية التي تحتويها، وهي كلها أمور لم تكن متجانسة فيما سبق بين الدول، نظرا لتواجد العديد من الاختلافات في المبادئ المحاسبية وفي التطبيقات اليومية لها، وكذا لأن الاختلافات القائمة بين الممارسات المحاسبية لم تستحوذ على أي اهتمام من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المعنيين بأمور الشركات، وعملت هيئات معايير المحاسبة الرئيسية الموجودة بكافة أنحاء العالم بشكل مكثف من أجل ايجاد مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة تستخدم على نطاق العالم.

ومع كل ذلك أصبحت زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من قبل المراجعة عامل أساسي لتطور هذه الوظيفة بهدف التحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد من مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمنشأة، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأموالها، فالمراجعة الداخلية تعد وظيفة تقييمية مستقلة نسبياً بالمنشأة. وأمام حقيقة أن المحاسبة الإبداعية أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها، وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها "محاسبة إبداعية" إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصر المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ، لممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات. وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي: ماهي أهمية التداخل الإيجابي بين الإفصاح المحاسبي، والمعايير المحاسبية الدولية ووظيفة المراجعة الداخلية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ ولمعالجة هذه العلاقة بين كل من الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ووظيفة المراجعة الداخلية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية سنتناول الورقة البحثية المحاور الآتية:

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

أولاً- ماهية الإفصاح المحاسبي

١- مفهوم الإفصاح المحاسبي: عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل".^{iv} وعرف أيضاً على أنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.^v أيضاً عرف الإفصاح على أنه: العلانية والنشر للبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات.^{vi}

٢- أهمية الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح الكامل جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها؛ والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات؛ حيث أن كمية وطبيعة المعلومات المنشورة تخضع للموازنة ما بين^{vii}:

- كفاية المعلومات والتفاصيل التي من شأنها إحداث تغيير في قرار المستخدم.
- الأخذ بعين الاعتبار الكافي بأن تكون المعلومات مفهومة للمستخدم؛ مع إعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح.^{viii}

وفي العشرة أعوام الأخيرة؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كثيراً من المعايير المحاسبية التي تحتوي بجوهرها كثيراً من الجوانب التي تعلق بالإفصاح، ومن أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح الآتي^{ix}:
التعقيد في بيئة الأعمال، الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب: فالمستخدم يحتاج لمعلومات جارية وفعالة ولها

قيمة تنبؤية دائماً، استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف حيث تتطلب الجهات الحكومية الإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية.

وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:^x أنها تفسح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف، تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة، تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأهداف المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ. وتوضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية و مفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمنشأة ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها،^{xi} بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

٣- أنواع الإفصاح المحاسبي: نظرا لأهمية الإفصاح واعتباره ركيزة أساسية ومصدر تعزيز للإدارة الرشيدة ويخدم مصالح مختلف الأطراف فتنتم تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي:^{xii}

٣-١- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرار، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

٣-٢- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح مصلحة فئة، معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

٣-٣- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف بسبب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

٣-٤- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

٣-٥- الإفصاح الإعلامي: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

٣-٦- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

٣-٧- الإفصاح الاختياري: يتوفر المديرين معلومات عن الأداء المالي المستقبلي أكثر من غيرهم من الخارج وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة المعاملات وزيادة السيولة.^{xiii}

٣-٨- الإفصاح الأمين: وهو يعكس الأوضاع الحقيقية، لغته سهلة مفهومة للعامّة والخاصة يساعد بأمانة على فهم المحتوى الواجب الإفصاح عنه.

مما سبق نستخلص أنه تتعدد أنواع الإفصاح بتعدد احتياجات أصحاب المصالح فكل نوع من الأنواع السابقة يخدم و يلبي احتياجات فئة معينة و كل هذه الأنواع تجسيد للبيانات المالية.

ثانيا- معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

١- معايير المحاسبة الدولية: تؤدي المعايير المحاسبية الدولية دورا مهما في توفير الحماية لأصحاب المصالح في البنك من خلال توفير الأسس والقواعد اللازمة لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية والمصادقية.

ويعرف المعيار المحاسبي على أنه: قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوضعية والتوجيهات الأزمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص القياس، التقييم، العرض، والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.^{xiv} كما يمكن اعتبار معايير المحاسبة بأنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أن كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي سواء محليا أو دوليا، إضافة إلى أنه تعد معايير محاسبية كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا واسعا نتيجة تكرر استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات والبنوك لأجل إعداد قوائمها المالية.^{xv}

ويرمز لها اختصارا IASS وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية ويرمز لها اختصارا ب IASC قبل ان يتم استبدالها في سنة ٢٠٠٠ بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أصدرت اللجنة ٤١ معيارا

ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى ولإلغاء معايير أخرى فانخفض عددها الى ٢٨ معيارا سارية لغاية ٢٠١٤/١٠/٠١^{xvi}. ويتضمن الجدول رقم (٠١) هذه المعايير:

جدول رقم (٠١): معايير المحاسبة الدولية (IASs)

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
٠١	عرض القوائم المالية	١٩٧٥/٠١/٠١	SIC18 SIC27 SIC29 IFRIC17	حل المعيار محل التفسير ١٨ SIC خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣
٠٢	المخزون	١٩٧٥/١٠/٠١	SIC1 IFRIC20	حل المعيار محل التفسير ١ SIC خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣
٠٣	القوائم المالية الموحدة	١٩٧٧/٠١/٠١	-	حل محله المعياران ٢٧ IAS و ٢٨ IAS منذ سنة ١٩٨٩.
٠٤	محاسبة الاهلاك	-	-	حل محله المعايير ١٦ IAS و ٢٢ IAS التي صدرت أو روجعت عام ١٩٩٨.
٠٥	المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	١٩٧٧/٠١/٠١	-	حل محله المعيار ١ IAS منذ سنة ١٩٩٧.
٠٦	المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الاسعار	-	-	حل محله المعيار ١٥ IAS
٠٧	قائمة التدفقات النقدية	١٩٧٨/١٠/٠١	-	كانت تسنى القائمة بقائمة التغيرا في المركز المالي لغاية ١٩٩٢.
٠٨	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي، الأخطاء	١٩٧٨/٠٢/٠١	SIC2 SIC8	حل المعيار محل التفسيرين SIC2 و ١٨ SIC خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣.
٠٩	المحاسبة عن أنشطة البحث والتطوير	-	-	حل محله المعيار ٣٨ IAS منذ ١٩٩٩/٠٧/٠١.
١٠	الاحداث اللاحقة للفترة الابلاغية	١٩٨٠/٠١/٠١	-	كان يسمى الأحداث اللاحقة لتاريخ اعداد الميزانية لغاية ٢٠٠٥.
١١	عقود البناء	١٩٨٠/٠١/٠١	IFRIC15	سيحل محله المعيار ١٥ IFRS اعتبارا

من ٢٠١٧/٠١/٠١	IFRIC12			
تم سحب التفسير SIC21 بعد دمج في المعيار IAS12	SIC21 SIC25 IFRIC7	١٩٧٩/٠٧/٠١	ضرائب الدخل	١٢
حل محله المعيار IAS1	-	-	عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة	١٣
حل محله المعيار IFRS8 اعتبارا من ٢٠٠٩/٠١/٠١	-	١٩٨٣/٠١/٠١	الابلاغ القطاعي	١٤
تم سحب المعيار خلال المراجعة سنة ٢٠٠٣ اعتبارا من ٢٠٠٥/٠١/٠١	-	١٩٧٨/٠١/٠١	المعلومات التي تعكس اثار تغيرات الاسعار	١٥
تم دمج التفسيرات SIC6 و SIC14 و SIC23 في المعيار خلال المراجعة التي تمت له سنة ٢٠٠٣ وذلك اعتبارا من ٢٠٠٥/٠١/٠١	SIC6 SIC14 SIC23 IFRIC20	١٩٨٣/٠١/٠١	الممتلكات، المنشآت والمعدات	١٦
-	IFRIC4 SIC15 SIC27	١٩٨٤/٠١/٠١	الايحارات	١٧
سيحل محله المعيار IFRS15 اعتبارا من ٢٠١٧/٠١/٠١	IFRIC18 IFRIC15 IFRIC13 IFRIC12 SIC27 SIC31	١٩٨٤/٠١/٠١	الايراد	١٨
-	IFRIC14	١٩٨٥/٠١/٠١	منافع الموظفين	١٩
-	SIC10	١٩٨٤/٠١/٠١	المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	٢٠
حل المعيار محل التفسيرات SIC11، SIC19، SIC30 خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣	IFRIC16 SIC7 SIC11 SIC19	١٩٨٥/٠١/٠١	اثار التغيرات في اسعار صرف العملة الاجنبية	٢١

	SIC30			
حل محله المعيار ٣ IFRS وتفسيراته.	SIC9 SIC22 SIC28	١٩٨٥/٠١/٠١	اندماج الاعمال	٢٢
حل المعيار محل التفسير SIC2 بموجب مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣.	SIC2	١٩٨٦/٠١/٠١	تكاليف الاقتراض	٢٣
-	-	١٩٨٦/٠١/٠١	افصاحات الطرف ذات العلاقة	٢٤
حل محله المعيار 39 IAS، و IAS10 اعتبارا من سنة ٢٠٠١.	-	-	المحاسبة عن الاستثمارات	٢٥
-	-	١٩٨٧/٠١/٠١	المحاسبة والابلاغ عن خطط المنافع المحددة	٢٦
حل المعيار محل التفسير SIC33 خلال المراجعة سنة ٢٠٠٣. وتم تخصيص المعيار فقط للقوائم المالية المنفصلة واستحداث المعيار IFRS10 للقوائم المالية الموحدة.	IFRIC17 SIC12 SIC33	١٩٩٠/٠١/٠١	القوائم المالية المنفصلة	٢٧
حل المعيار محل التفسيرات SIC3، SIC20، SIC33 وحل محل المعيار IAS31.	SIC3 SIC20 SIC33	١٩٩٠/٠١/٠١	الاستثمارات في الشركات الزميلة والعقود المشتركة	٢٨
حل المعيار ٢١ محل التفسير SIC19 تحت المعيارين IAS 21 و IAS29 والتفسير SIC30.	IFRIC7 SIC19 SIC29 SIC30	١٩٩٠/٠١/٠١	الابلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	٢٩
حل محله المعيار IFRS7 منذ ٢٠٠٥/٠٨/١٨	-	١٩٩١/٠١/٠١	الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة	٣٠
حل محله المعيار IAS28 منذ 01/01/2013.	SIC13	١٩٩٢/٠١/٠١	الحقوق في العقود المشتركة	٣١
حل المعيار محل التفسيرات SIC5، SIC16، SIC17 خلال المراجعة سنة ٢٠٠٣. حل محله المعيار IFRS7 محل المعيار IAS32 فيما يتعلق بالافصاح	IFRIC2 SIC5 SIC16 SIC17	١٩٩٦/٠١/٠١	الأدوات المالية: الافصاح والعرض	٣٢

فقظ.				
حل المعيار محل التفسير SIC24 خلال المراجعة سنة ٢٠٠٣.	SIC24	١٩٩٩/٠١/٠١	عائد السهم	٣٣
-	IFRIC10	١٩٩٩/٠٧/٠١	الابلاغ المالي المرحلي	٣٤
حل محله المعيار IFRS5 منذ ٢٠٠٥/٠١/٠١.	-	١٩٩٩/٠٧/٠١	العمليات غير المستمرة	٣٥
-	-	١٩٩٩/٠٧/٠١	الانخفاض في قيم الاصول	٣٦
-	IFRIC1 IFRIC5 IFRIC6 IFRIC17 IFRIC21	١٩٩٩/٠٧/٠١	المخصصات الالتزامات الطارئة، الأصول المحتملة	٣٧
تاريخ اخر سريان هو للتعديلات التي تمت على المعيار IAS36، ويعتبر تاريخ اخر سريان للأصول غير الملموسة المقنتاة في اندماج الأعمال وفق المعيار IFRS3، وحل المعيار IAS16 محل التفسير SIC6 وحل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣.	IFRIC12 IFRIC20 SIC6 SIC32	١٩٨٠/٠١/٠١	الاصول غير الملموسة	٣٨
حل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة المعيار سنة ٢٠٠٣. وسيحل المعيار IFRS9 محله اعتبارا من ٢٠١٨/٠١/٠١.	IFRIC16 IFRIC12 IFRIC9 SIC33	١٩٨٠/٠١/٠١	الادوات المالية: الاعتراف والقياس	٣٩
-	-	٢٠٠١/٠١/٠١	الممتلكات المستثمرة	٤٠
-	-	٢٠٠٣/٠١/٠١	الزراعة	٤١

المصدر: خالد جمال جعرات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص: ١٤٧-١٤٩.

٢- أهمية المعايير المحاسبية الدولية: يأخذ موضوع المعايير المحاسبية الدولية اهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، ويمكن حصر نقاط أهمية المعايير الدولية في النقاط التالية: xvii.

- توحيد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
 - إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المنشأة.
 - إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يسهل فهم ومقارنة القوائم المالية بين مختلف الدول.
 - تسهيل مجال الإستثمار في الأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى المتوفرة في المعايير الدولية.
 - يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.
 - تعتبر القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية أكثر سهولة للقراءة والفهم من قبل مستخدميها.
 - يساعد على الارتقاء في مهنة المحاسبة من خلال توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في مختلف دول العالم.
 - تساعد المعايير على توحيد أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين مختلف الدول.
- وبصفة عامة الهدف من معايير المحاسبة الدولية هو تحقيق الاتساق بين الدول المطبقة للمعايير في مجال إعداد القوائم المالية التي تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة ويمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات.^{xviii}
- ٣- قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs: وقد صدر منها ١٥ معياراً لغاية ٠١/٠٩/٢٠١٤، وينصرف المعنى الضيق لمعايير التقارير المالية الدولية إلى هذه المعايير وهي كلها سارية في ٠١/٠١/٢٠١٤، بإستثناء المعيار ٩ IFRS المتعلق بالأدوات المالية والذي سيحل محل المعيار الأكثر جدلاً IAS٣٩ المتعلق بالأدوات المالية، حيث تم تأجيل سريانه عدة مرات ليبدأ إعتباراً من ٠١/٠١/٢٠١٨، والمعيار IFRS١٤ المتعلق بالحسابات النظامية المؤجلة الذي بدأ سريانه اعتباراً من ٠١/٠١/٢٠١٦، والمعيار IFRS١٥ والمتعلق بالايرادات من العقود مع العملاء والذي سيحل محل المعيار IAS١١ المتعلق بعقود البناء، والمعيار IAS١٨ المتعلق بالايراد، إضافة الى تفسيرات عدة حيث سيبدأ سريانه اعتباراً من ٠١/٠١/٢٠١٧.^{xix} ويتضمن الجدول رقم (٠٢) هذه المعايير.

جدول رقم (٠٢): المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية International Financial Accounting Standards (IFRSs)

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
٠١	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs للمرة الأولى	٢٠٠٤/٠١/٠١	SIC8	حل محل التفسير SIC8
٠٢	الدفعات المرتكزة على الأسهم	٢٠٠٥/٠١/٠١	-	-
٠٣	اندماج الأعمال	٢٠٠٤/٠٣/٣١	-	حل محل المعيار IAS22

٠٤	عقود التأمين	٢٠٠٥/٠١/٠١	-	-
٠٥	الأصول غير المتداولة المكتتاة للبيع والعمليات غير المستمرة	٢٠٠٥/٠١/٠١	-	حل محل المعيار IAS35
٠٦	التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها	٢٠٠٦/٠١/٠١	-	-
٠٧	الأدوات المالية: الإفصاحات	٢٠٠٧/٠١/٠١	-	حل محل المعيار IAS32 فيما يتعلق بالإفصاحات فقط
٠٨	القطاعات التشغيلية	٢٠٠٦/١١/٣٠	-	حل محل المعيار IAS14
٠٩	الأدوات المالية	٢٠١٨/٠١/٠١	-	سيحل محل المعيار IAS39 اعتباراً من ٢٠١٨/٠١/٠١
١٠	القوائم المالية الموحدة	٢٠١٣/٠١/٠١	SIC12	حل محل المعيار IAS28 فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة فقط وألغى التفسير SIC12
١١	الترتيبات المشتركة	٢٠١٣/٠١/٠١	SIC13	الغي المعيار IAS التفسير SIC13
١٢	الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى	٢٠١٣/٠١/٠١	-	-
١٣	القياس بالقيمة العادلة	٢٠١٣/٠١/٠١	-	-
١٤	الحسابات المؤجلة المنتظمة	٢٠١٦/٠١/٠١	-	-
١٥	الإيراد من العقود مع العملاء	٢٠١٧/٠١/٠١	-	سيحل محل المعيارين IAS11 أو IAS18 ومحل التفسيرات SIC31، IFRIC15 و IFRIC18.
١٦	الإيجارات	-	-	-
١٧	عقود التأمين	-	-	-

المصدر: خالد جمال جعرات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص: ١٤٩-١٥٠.

ومن الجدير ذكره؛ بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد قام بإصدار معيار رقم (7 IFRS) بتاريخ ١٨/١١/٢٠٠٦ والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث سيعتبر هذا المعيار ابتداءً من ١١/١١/٢٠٠٧ البديل عن المعايير (39, 32, 30 IAS) بحيث سيتم وضع كافة الإفصاح المطلوب عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد، و استبدال الإفصاح الحالي المطلوب في المعيار (30) بالإفصاح المطلوب من خلال هذا المعيار، وأخيراً؛ إضافة إفصاح معين جديد عن الأدوات المالية على تلك المطلوبة أصلاً بالمعيار (32)، بحيث يبقى الجزء المتبقي من المعيار (32) يتعامل فقط مع قضايا عرض الأدوات المالية في القوائم المالية.

المحور الثاني: وظيفة المراجعة الداخلية

أولاً- ماهية وظيفة المراجعة الداخلية

١- تعريف المراجعة الداخلية: يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن المراجعة الداخلية وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة، بهدف مساعدة أفرادها على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة، ويركز هذا التعريف على أهم أهداف المراجعة وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة، وبالتالي وظيفة المراجعة وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل الفحص والتقويم.^{xx} أما بموجب المفهوم الحديث فإن المراجعة الداخلية تشتمل على وظيفتين هما: خدمة التأكيد الموضوعي وهي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية، والخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدة تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك المؤسسات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات والتدريب.

والمراجعة الداخلية عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي (I.I.A)*: بأنها " نشاط تقييمي يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور التشغيلية ".^{xxi} أما المعهد الفرنسي (IFACI)** للمراجعة والمستثمرين الداخليين عرف المراجعة الداخلية بأنها: "فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة بهدف مواكبة وتسيير المؤسسة، ويقوم بهذا النشاط قسم مستقل عن الأقسام الأخرى، وإن الأهداف الأساسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا الفحص الدوري هي التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتمتع بالضمانات الكافية وبصدق وشرعية المعلومات وفعالية وملائمة الهياكل ".^{xxii} ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن التوصل إلى الخصائص التالية للمراجعة الداخلية:

- المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المراجع الداخلي.

- تختص وظيفة المراجعة الداخلية بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة وبأنها تسيير وفقاً للنظم الموضوعية.
- المراجعة الداخلية كمهنة يعترف بها أصبح لها ما يؤهلها لتلعب دوراً كبيراً في عملية إتخاذ القرار.
- يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهمات التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة وجوده.

٢- أهداف المراجعة الداخلية: يحاول المراجع الداخلي تقديم المساعدة لجميع أعضاء التنظيم لكي يتمكنوا من تحمل مسؤولياتهم بكفاية وفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتقييمات والتوصيات وأية ملاحظات لها صلة بالأنشطة التي تم مراجعتها ومع أن الهدف الأساسي لدائرة المراجعة في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، والمتمثلة في الآتي:^{xxiii} زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة

الإدارة في تخطيط إستراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ تلك الإستراتيجية، مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، تقييم وتحسين فاعلية الرقابة، التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها، المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال، منع الغش والتلاعب والحد من إرتكاب الأخطاء، تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد أن المعلومات الواردة فيها مطابقة للواقع، تقييم أداء الأفراد بشكل عام، القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا، التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد المجالات اللازمة للمراجعة الخارجية، المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها، تقييم الهيكل التنظيمي لاسيما عند حدوث تغيرات في الواجبات والأهداف والمسؤوليات وتفويض السلطات.^{xxiv}

٣- أهمية المراجعة الداخلية: لقد تغير الدور التقليدي للمراجع الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور إستشاري كبير لتطويع وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية، وقد بلغت أهمية المراجعة الداخلية ذروتها في وقتنا الحالي، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:^{xxv}

- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية.
- كبر حجم المنشآت وتعدد منتجاتها.
- تحول المراجعة الخارجية إلى أسلوب المراجعة الاختيارية.
- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها.
- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية.
- زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها.

٤- وسائل المراجعة الداخلية: يقوم المراجع الداخلي بإنجاز مهمته بالاعتماد على عدة وسائل وتقنيات منها:^{xxvi}

٤-١- المعاينة والجرد الفعلي: لكي يتأكد المراجع من صحة وحقيقة الرصيد الدفترية للأصل فيقوم بمعاينة الأصل ميدانياً والوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد والقياس والجرد، فهي أهم وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.

٤-٢- المراجعة الحسابية: تهدف إلى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والكشوف والقوائم من الناحية الحسابية فقط، كمراجعة جميع صفحات دفتر اليومية وترحيل جميع المجاميع من صفحة إلى أخرى.

٤-٣- المراجعة المستندية: لابد للمراجع أن يتحقق من الشروط الواجب توافرها في المستندات لأنها دليل لإثبات قرينة من قرائن المراجعة، ولأن المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعاً سليماً يعتمد عليها المراجع في التأكد من الحدث الفعلي ومن الصحة المتعلقة بها، وتعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة.^{xxvii}

٤-٤- نظام المصادقات: إن المصادقات هي عبارة عن بيان إقرار مكتوب من الغير ويرسل إلى المراجع بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة، وهذه الوسيلة من أقوى أدلة الإثبات كونها من طرف ثالث خارج المؤسسة مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، الأوراق المالية المودعة لدى البنوك.

٤-٥- نظام الاستفسارات والتتبع: يوجه المراجع بعض الأسئلة والاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة وعنده الاستفسارات تأخذ أحد الشكلين إما شفوية أو كتابية.^{xxviii}

٤-٦- نظام المقارنات والربط بين المعلومات: تتمثل في إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترة السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية قصد ملاحظة التغيرات وتحليل أسبابها.

٤-٧- المراجعة الإنتقادية: يقوم المراجع الداخلي بدراسة اعتيادية فاحصة بتمعن لبعض العمليات أو بعض الدفاتر أو أحد الحسابات أو القوائم المالية بهدف اكتشاف أو ملاحظة أي أمر لم يظهر أثناء المراجعة المستندية.

ثانيا- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

لا تزال الجهود تبذل لتطوير مهنة المراجعة الداخلية من قبل القائمين على هذه المهنة من جهات رسمية وغير رسمية، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (I.I.A). تضمنت هذه المعايير سنة ١٩٧٨ قائمة بمسؤوليات المراجع الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة المراجعة الداخلية والتعريف بأهمية تلك المعايير وتم تطوير هذه المعايير من خلال إدخال تعديلات عليها وفي سنة ٢٠٠٠ تم وضع دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية، وتعتبر هذه المعايير الأكثر شيوعا وتطبيقا في العالم، حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال. وهذه المعايير تعرف بأنها الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع أثناء أدائه لمهنته والتي تستنتج منطقيا من المفاهيم التي تدعمها.^{xxix} وقد تم وضع معايير للمراجعة الداخلية بمراعاة للاعتبارات الآتية:^{xxx}

- إختلاف المعلومات المالية التي يتم مراجعتها سواء في شكلها أو في مضمونها من دولة إلى أخرى وفقا لتباين أنظمتها ولوائحها المتحركة في إعدادها، بإختلاف الممارسات المهنية المتبعة.

- عدم هيمنة المعايير على الأنظمة المحلية المتحركة في مراجعة القوائم المالية في دولة معينة وذلك لإضفاء صفة المرونة عليها من جهة، وإمكانية الحصول على قبول إختياري على نطاق واسع من جهة أخرى.

- العمل بدستور إتحاد المحاسبين الدوليين وإلزام الأعضاء في الإتحاد بتطبيق معايير المراجعة الدولية.

- تطبيق المعايير على المراجعة المستقلة التي تهدف إلى الفحص الفني المحايد للقوائم المالية للمؤسسة. وتم تقسيم معايير المراجعة إلى خمسة أقسام تعطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية تتمثل في:^{xxxi}

- ١- الاستقلالية: الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية يتمتع بإستقلالية كافية لأداء المسؤوليات المنوطة بها.
- ٢- العناية المهنية: يجب أن يتمتع كل من في قسم المراجعة الداخلية بالتأهيل العلمي والعملية للقيام بعملية المراجعة.
- ٣- نطاق العمل: يجب أن يتضمن فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية داخل التنظيم.

٤- أدوات عمل المراجعة: يجب أن تتضمن التخطيط لعملية المراجعة، فحص وتقييم المعلومات والتقارير عن النتائج ومتابعة التوصيات، وهنا من أجل مساعدة المستويات الإدارية المختلفة على إتخاذ القرارات والتدابير الصائبة ثم المساعدة على متابعة القرارات والإجراءات المتخذة.

٥- إدارة قسم المراجعة: تقتضي ضرورة أن يكون لدى المشرف على قسم المراجعة الداخلية تعيين من الإدارة العليا، وتكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات القسم ويضع برنامجا لاختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم المراجعة.

ولقد أدى التطور في مفهوم المراجعة الداخلية إلى إعادة هيكلة المعايير المرتبطة بها، والتي وضعت سنة ٢٠٠٣، لتصبح نافذة اعتبارا من سنة ٢٠٠٤، من طرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي وصنفت إلى المعايير العامة التي تحدد خصائص ومواصفات الجهة أو الشخص القائم بعملية المراجعة الداخلية، ومعايير الأداء التي تتعلق بتخطيط عملية المراجعة وتوصيل النتائج بطريقة سليمة وفحص البيانات والتأكد من صحتها وإعداد التقارير بصورة جيدة، حيث يتوافق هذا المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية مع إدارة المخاطر وعملية الحوكمة والدور الاستشاري للمراجع، ويمكن توضيح المعايير الحديثة للمراجعة الداخلية في الجدول رقم (٠٣) التالي:

جدول رقم (٠٣): المعايير العامة ومعايير الأداء للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
١٠٠٠	الغرض من المراجعة والسلطات والمسؤوليات	٢٠٠٠	إدارة أنشطة المراجعة الداخلية
١١٠٠	الإستقلالية والموضوعية	١١٠٠	طبيعة عمل المراجعة الداخلية
١١١٠	الإستقلال التنظيمي		
١١٢٠	الموضوعية وشخصية المراجع الداخلي		
١١٣٠	معالجة الضعف في الإستقلالية والموضوعية		
١٢٠٠	الإحتراف والإحترافية وبذل العناية المهنية الواجبة	٢٢٠٠	تخطيط عملية المراجعة الداخلية
١٣٠٠	برنامج تأمين الجودة وتطوير عملية المراجعة الداخلية	٢٣٠٠	تنفيذ عملية المراجعة الداخلية
		٢٤٠٠	توصيل نتائج المراجعة الداخلية
		٢٥٠٠	متابعة النتائج
		٢٦٠٠	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: فضيلة بوطورة، دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، أطروحة دكتوراه،

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٦، ص: ١٠٢.

المحور الثالث: المحاسبة الإبداعية بين معايير المحاسبة، الإفصاح وتقارير المراجعة الداخلية

أولاً- ماهية المحاسبة الإبداعية

إن المعنى الظاهري لمصطلح محاسبة الإبداع يبدو من الوهلة الأولى أنه نوع جديد من أنواع المحاسبة، إلا أنه ظهر بشكل أساسي من قبل المهنيين والمحليين الماليين في الأسواق المالية ليشير إلى أن المحاسبة تتضمن

إبداعا في التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي لا يوجد في حقيقة الأمر تأصيل وتنظير علمي لهذا النوع من المحاسبة، لأنه ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة^{xxxii}.

١- تعريف المحاسبة الإبداعية: تعرف بأنها اختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية للتأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية وبما يحقق أهداف ومصالحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى.^{xxxiii} وتعرف المحاسبة الإبداعية أيضا بأنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال الأخذ بمزايا الغموض في القواعد واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين هذه القواعد لتغيير القوائم المالية مما هي عليه لتصبح بالصورة التي يرغبها معدو هذه القوائم.^{xxxiv} والمحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعثون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعها".^{xxxv} ويصف (Bambooweb Dictionary) المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم.^{xxxvi} والمحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين: الأولى إيجابية وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، أما الثانية فهي سلبية وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليف والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

٢- دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية: من بينها مايلي^{xxxvii}:

- التهرب الضريبي بتخفيض الأرباح و الإيرادات و زيادة النفقات و ذلك لتخفيض العبء الضريبي على الشركة.

- تحسين نتيجة النشاط والموقف المالي لتحقيق شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية.

- إرضاء المستثمرين للوضع المالي بالشركة .

-- تحسين سمعة الشركة في السوق و التأثير على سعر السهم و تعظيم القيمة المالية لاسهمها في الاسواق المالية

٣- صفات اساليب المحاسبة الإبداعية

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب و الاحتيال في مهنة المحاسبة.

- أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هي عملية مخططة تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف خاصة بها .

- أن الهدف من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هو الوصول برقم صافى الربح الى رقم معين يحقق مصالح

لإدارة الشركة و مصالح غير مباشرة للشركة في الاجل القصير.

- أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ و المعايير و القواعد المحاسبية المتعارف عليها وبالتالي فهي ممارسات قانونية و يستخدمها المحاسبون الذين يمتلكون قدرات مهنية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحريرها بالشكل الذي يربعون فيه .

- ان استخدام الادارة لأساليب المحاسبة الإبداعية من شأنه أن تؤثر على مصداقية وموثوقية البيانات بالقوائم المالية وبالتالي يقلل من ثقة المستخدمين في المعلومات الواردة بهذه القوائم.

ثانيا- دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها (INTERNATIONAL) STANDARDS ACCOUNTING) وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية (INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير الى عدة نقاط من أهمها^{xxxviii}:

١- التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (FINANCIAL ACCOUTING STANDARDS) (BOARDS) .

٢- تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية.

٣- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

٤- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدرج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتماء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح ان هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض

ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار

- العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة الى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

- إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير الى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

ثالثا- علاقة معايير إعداد تقارير المراجعة الداخلية والمحاسبة الإبداعية

تمثل معايير المراجعة مستويات الأداء المهني والتي وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة، بهدف توفير مستوى معقول الضوابط لعملية المراجعة، حيث يعتمد على هذه المعايير في الحكم على أداء المراجع، ونوعية العمل المنجز، ولقد تم إصدار بعض النشرات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لحق بها العديد من التعديلات والتفسيرات، إلى أن اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مجموعة من معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً، والتي يلزم أن يفهمها كل مراجع فهما عميقاً. وتمثل معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها المبادئ الأساسية لهذه المهنة، ومن خلالها تتحدد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بعملية الفحص، كما تناولت المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني عملية مراجعة القوائم المالية وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفة الإدارية، بالإضافة إلى كونها دعماً للمراجع الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، فمن متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي وأيضاً التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات، وهو ما يمثل الإلمام بشقي الرقابة الداخلية سواء الإداري أو المحاسبي. وعلى الرغم من اهتمام المراجع باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء أكان يقوم بمراجعة اختبارية أم شاملة وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهرية على المراجع في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر. وإن تقرير المراجعة يعتبر الخلاصة النهائية لعملية المراجعة وعلى أساس أنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية، فهو يحتوي على المعلومات المبلغة من المراجع لمستخدمي القوائم المالية، لذا يجب أن يكون واضحاً ومختصراً، وقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة:

١- اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها: وفقاً لهذا المعيار يجب على المراجع أن يشير في تقريره إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إن هذه المبادئ عبارة عن قواعد وأصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في العمل، والتي صادق عليها مؤلفون

وهيئات تعتبر مرجعا موثوقا به محاسبيا على أنها تمثل توجيهها سليما في التوصل إلى القرارات المالية.^{xxxix}
وتقسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على أساس هذا المعيار إلى المجموعات التالية:^{xl}

١-١- المبادئ العامة؛ وتتمثل في: مبدأ الحيطة، مبدأ الثبات، مبدأ الشمول، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الإفصاح.
١-٢- المبادئ العلمية المرتبطة بالربح: ويمكن تلخيصها في الآتي: مبدأ تحقق الإيراد، مبدأ التكلفة في قياس النفقة، مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

١-٣- المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي: وتتمثل في: مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا. وبالتالي على المراجع أن يحرص في جميع الأحوال على استخدام المبادئ المذكورة سابقا، كمرشد أساسي للحكم على جودة القوائم المالية التي يبدي فيها رأيه.^{xli}

٢- ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية: إن الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ضروري للتأكيد على أن التغييرات في القوائم المالية قد نشأت نتيجة أنشطة المشروع المختلفة، ولم تنشأ من تغير المبادئ المحاسبية. ويهدف هذا المعيار إلى التأكيد على أن المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية، لا تتأثر بشكل جوهري بالتغييرات في تطبيق المبادئ المحاسبية، ولو حدث وتأثرت هذه المقارنة بمثل هذه التغييرات، فإن هذا سيتطلب تعديل في تقرير المراجعة.^{xlii} وتتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بالتغييرات المحاسبية، وبوجود خطأ في القوائم المالية السابقة، إضافة إلى وجود عمليات أو أحداث تختلف إختلافا جوهريا عن تلك التي تمت بها في القوائم المالية التي تمت بها في القوائم المالية التي سبق إصدارها.^{xliii}

٣- كفاية المعلومات (إظهار الواقع في التقارير): يتطلب هذا المعيار التأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية، والإفصاح عن كل واقعة جوهريّة قد يؤدي إغفالها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ويدخل في نطاق هذه القاعدة شكل البيانات الحسابية وترتيبها، والمصطلحات المستعملة فيها، والملاحظات المرفقة بها، والأسس التي بنيت عليها الحسابات، والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة، والمعلومات المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل، وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك.^{xliii} فالقوائم المالية تقدم معلومات إلى مستخدميها وتساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية، لذا يجب أن تكون هذه المعلومات كاملة ومناسبة للقرار، وواضحة يسهل فهمها.

٤- إبداء الرأي في القوائم المالية: وفق هذا المعيار يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو عن رأيه في بعض العناصر التي أدت إلى عدم إبداء الرأي، وفي هذه الحالة يتوجب عليه أن يدرج في تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك.^{xliii} يصدر المراجع عادة تقريراً خالياً من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية (التقرير النظيف)، وفي بعض الأحيان قد يصدر تقريراً سالبا، يذكر فيه أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي (التقرير السلبي)، وفي أحيان أخرى قد يتحفظ المراجع في تقريره (التقرير التحفظي)، وفي هذه الحالة يشير إلى التحفظات بكل وضوح وصراحة، وقد يمتنع عن إبداء رأيه (تقرير عدم إبداء الرأي)، وذلك عند إستحالة تطبيق إجراءات المراجعة.^{xliii}

رابعا- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم الالتزامات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، وفيما يلي عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المراجع الخارجي تطبيقها^{xlviii}.

١- النقدية: تهدف الإدارة الى تحسين نسب السيولة، وإجراءات المراجع المضادة هي استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

٢- الاستثمارات المتداولة: تهدف الإدارة الى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

٣- المخزون السلعي: تهدف الإدارة الى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة، وإجراءات المراجع المضادة هي فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

٤- الاستثمارات طويلة الأجل: تهدف الإدارة الى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مراجع الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.

٥- الأصول طويلة الأجل: تهدف الإدارة الى تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك.

٦- الأصول غير الملموسة: تهدف الإدارة الى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول ، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.

٧- الالتزامات المتداولة: تهدف الإدارة الى تخفيض قيمة الألتزامات المتداولة لتحسين نسب السيولة، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن الألتزامات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.

٨- الألتزامات طويلة الأجل: تهدف الإدارة الى تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها، وإجراءات المراجع المضادة هي التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل.

خامساً- دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في ضبط ممارسات المحاسبة الإبداعية^{xlviii}: كثير من الممارسات المحاسبية التي تعتبر بشكل أو بآخر تطبيقات لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ويمكن النظر إليها كوجهي العملة، ليس من السهولة التفريق بين حقيقتها وزيفها، فتارة يمكن اتخاذها لتعبر عن بموثوقية عن حقيقة معينة،

وتارة يمكن اتخاذها للتلاعب والاحتيايل والخداع، والضابط هو الانسان نفسه، ويمكن في هذا المجال إدراج الممارسات التالية باختصار شديد التي تحتل هذين الوجهين:

١- النية Intention: تزخر المحاسبة باستخدام واسع لمفهوم النية، وبرز الاستخدام المكثف لهذا المفهوم في معايير التقارير المالية الدولية دون وجود أدنى تأطير لهذا المفهوم، كون النية تعبر عن القصد الخفي المختبئ في النفس البشرية، وبالرغم من استخدام هذا المفهوم المرن الذي لا يمكن الوقوف على حقيقته الظاهرة، إلا أنه ذو أثر على الأرقام المحاسبية، ومن أمثلة ذلك تحديد الاستخدام المقصود Intended use والذي يدخل في تحديد التكلفة التي يجب الاعتراف بها مبدئياً لقياس الممتلكات، المنشآت والمعدات، أو الممتلكات المستثمرة (الاستثمارات العقارية)، أو الأصول غير الملموسة، حيث الاستخدام المقصود نقطة الفصل للتفريق بين رسمة التكاليف واعتبارها مصروفات، كذلك تحديد نقطة الحصاد أو الجني Harvest point: وذلك فيما يتعلق بالأصول البيولوجية، وهذه النقطة تعتبر الحد الفاصل بين التصنيف كأصول بيولوجية أو مخزون، فقبل نقطة الحصاد ولغاية الوصول إليها، يتم التصنيف الأصل كأصل بيولوجي، وبعد هذه النقطة يتم تصنيف الأصل كمخزون، ، كذلك النية من اقتناء الاستثمارات المالية Intention of acquisition of financial investments: حيث يتم تحديد أسلوب قياسها والاعتراف بالخسائر أو المكاسب استناداً إلى تصنيف الاستثمارات المالية عند الاقتناء المبدئي، وهناك فئات كثيرة لتصنيف مثل هذه الاستثمارات، بالرغم من توحيد شكلها، فالأصل أن يتم التصنيف حسب الجوهر وليس الشكل استناداً إلى مفهوم الجوهر فوق الشكل Substance over form.

٢- التقدير: Estimation: والتقدير بالرغم من كونه أحد الانتقادات الرئيسية التي توجه إلى المحاسبة، إلا أنه لا بديل للتقدير إلا التقدير ذاته، وهناك أوجه كثيرة يستخدم فيها التقدير في المحاسبة ومن أمثلتها: تقدير العمر النافع والقيمة المتبقية للأصول غير المتداولة القابلة للاهلاك والأصول غير الملموسة المحددة، لغايات تحديد الاهلاك أو الإطفاء، تقدير التدفقات النقدية لغايات احتساب القيمة في الاستخدام Value in use من أجل تحديد القيمة القابلة للاسترداد لغايات تقدير خسائر الانخفاض، تقدير معدل الخصم اللازم لخصم التدفقات النقدية لغايات احتساب القيمة في الاستخدام Value in use من أجل تحديد القيمة القابلة للاسترداد لغايات تقدير خسائر الانخفاض.

٣- القيمة العادلة Fair value: وقد تم تعريف القيمة العادلة بموجب المعيار IFRS 13 بأنها الثمن الذي يمكن استلامه من بيع الأصل أو دفعه لسداد الالتزام بين أطراف مشاركة في السوق بموجب عملية منتظمة في تاريخ القياس، ونجد المغالطات الكثيرة فيما يتعلق بالقيمة العادلة من أكثر من وجه يمكن أن تشكل ممارسات للمحاسبة الابداعية ومن هذه المغالطات: متضمنات تعريف القيمة العادلة: الثمن الذي يمكن استلامه من بيع الأصل: حيث في الواقع لم يتم استلام أي ثمن لأن الأصل لم يتم بيعه ولا يزال في حيازة المنشأة، لذلك الأفضل أن يعدل التعريف بالثمن الذي يتوقع استلامه من بيع الأصل، أو المبلغ الذي يتم دفعه لسداد الالتزام: وكذلك فإنه لم يتم دفع أي مبلغ لسداد الالتزام كون المنشأة لا تزال تتحمل الالتزام، ومن الأفضل أيضاً أن يتم تعديل التعريف

ليشير إلى المبلغ الذي يتوقع دفعه لسداد الالتزام، الأطراف المشاركة في السوق: ولم يشترط التعريف الرغبة والمعرفة في هذه الأطراف، ويستبعد الغبن والغرر في تحديد السعر، كذلك عدم التقاء الأطراف حقيقة، العملية المنتظمة: ولم تنشأ بعد أي عملية حقيقية، ولكنها افتراضية، السوق: وتم تحديد أسواق متعددة كالسوق النشط والسوق غير النشط والسوق ذو الميزة الأفضل.

٤- البدائل المحاسبية Accounting alternatives: ولعل البدائل المحاسبية هي من أوضح تطبيقات المحاسب الإبداعية وأكثرها استخداماً لتحقيق الموثوقية أو استخدامها كمجال للتلاعب، وتقسّم البدائل المحاسبية إلى قسمين رئيسيين:

٤-١- بدائل العرض: أي إمكانية عرض المعلومات في القوائم المالية بأكثر من طريقة، ومن أمثلتها: عرض قائمة المركز المالي باستخدام مداخل مختلفة: كمدخل السيولة ، أو مدخل المتداول – غير المتداول، أو مدخل غير المتداول – المتداول، أو مدخل رأس المال العامل، عرض قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بديلين: قائمة الدخل الشامل ذات المرحلة الواحدة، وقائمة الدخل الشامل ذات المرحلتين، عرض قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب المباشر أو الأسلوب غير المباشر

٤-٢- بدائل المعالجة: وهي معالجة البيانات المحاسبية وفق سياسات محاسبية مختلفة ، ويترتب عليها في الغالب التوصل إلى أرقام مختلفة نتيجة المعالجة، ومن أمثلة هذه البدائل: قياس المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل، قياس المنصرف من المخزون استناداً إلى أسس التسعير المختلفة : كالوارد أولاً صادر أولاً والمتوسط المرجح والتشخيص العيني (التكلفة الفعلية)، وما يقابلها من أسس لقياس المخزون المتبقي.

٥- معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs: وهذا المعيار يتضمن ملخصاً لكافة المواضيع التي تطرقت إليها معايير التقارير المالية الدولية IFRSs، لكن مع بعض الاستثناءات والإعفاءات، إضافة إلى مفاهيم أخرى يراعى فيها العملية وعدم العملية Practicality & Impracticality ، ولعله من أهم المغالطات التي تدور حول هذا المعيار هي الحدود الفاصلة الدقيقة بين اعتبار المنشأة صغيرة ومتوسطة أو كبيرة لغايات تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRSs for SMEs أو كافة معايير التقارير المالية الدولية IFRSs. ، فيمكن للمنشأة التلاعب بالتصنيف للاستفادة من المزايا التي يتضمنها المعيار.

٦- التصنيف وإعادة التصنيف Classification & Reclassification: ويعني التصنيف تسكين بند معين على أحد عناصر القوائم المالية حسب نية المنشأة في التعامل معه، كتصنيف الاستثمارات المالية ضمن التصنيفات المتعددة المتعلقة بها، ويفترض أن يتم هذا التصنيف عند الاعتراف المبدئي، وبرزت هذه المشكلة خلال الأزمة المالية العالمية حيث تركزت على إعادة تصنيف الأدوات المالية من فئة إلى أخرى، وبترافق مع إعادة التصنيف أحياناً كثيرة إعادة القياس بطريقة مختلفة ، كذلك قد يترافق مع إعادة القياس الاعتراف بالمكاسب والخسائر بطريقة مختلفة عن سابقتها، والمثال الواضح لعملية إعادة التصنيف هو ما تم من عمليات إعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المقتناة للمتاجرة إلى الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وترتب على عملية إعادة التصنيف هذه، اختلاف طريقة القياس، فبينما يتم

قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المقتناة للمتاجرة بالقيمة العادلة والاعتراف بالمكاسب والخسائر في الأرباح أو الخسائر في حالة الاستثمارات المقتناة للمتاجرة، والدخل الشامل في حالة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم قياس الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق بالتكلفة، مما يعني معه تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر، وتحسين صورة نتيجة الأعمال التي تنعكس على حقوق الملكية من واقع الأرباح المحتجزة، ويمكن بالتالي اتخاذ عملية إعادة التصنيف مجالاً للتلاعب حين تتم العملية وفق نوايا مقصودة خفية.

٧- التقرير المالي المرحلي **Interim Financial Reporting**: ويقصد بالتقرير المالي المرحلي إعداد القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها عن فترة زمنية تقل عن الفترة المالية الاعتيادية، وتكون إما ربع سنوية أو نصف سنوية، ويعتبر الإبلاغ المالي المؤقت موجهاً لكثير من القرارات وخاصة القرارات الاستثمارية، حيث يمكن توجيه الأرقام المحاسبية لتحقيق أغراض معينة، فمثلاً نسبة التداول المعيارية هي ٢٠٠%، وقد يتحكم في هذه النسبة لغايات القرارات الائتمانية عن طريق الموازنات لتعكس النسبة المعيارية فقط عند إعداد القوائم المالية المرحلية، أما خلال الفترة المالية المؤقتة أو السنوية فلا يتم المحافظة عليها، ويستنتج من ذلك أنه لا يشترط للتقرير المالي المرحلي أن يعكس الصورة العادلة التي يفترض به أن يعكسها، ويكون بالتالي مثاراً للتلاعب الموجه.

٨- القياس المحاسبي **Accounting measurement**: ويُعنى القياس المحاسبي بمنح القيمة للأشياء أو خصائصها، وتتعدد أسس القياس التي تحفل بها الأدبيات المحاسبية، والتي يتم على أساسها صياغة الأرقام المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتي تتميز بالأهمية النسبية كمعلومات كمية يعبر وفقاً عن مخرجات النظام المحاسبي، ويمكن وصف القياس بلعبة الأرقام المحاسبية، حيث أن القياس المجال الأكبر في التلاعب والاحتيايل، لأن نتيجة الوجه القاتم السيئ للمحاسبة الإبداعية نراها متحققة في الأرقام المحاسبية، وحسبنا أن ننظر إلى تركيبة الرقم الممثل لإجمالي الأصول والذي يتكون من خليط من القيم تتم وفق أسس مختلفة، ليبعد في النهاية عن توليفة متناغمة يجمعها أنها أرقام فقط دون أن يكون لها مرجعية موحدة للقياس.

٩- الاعتراف والتوقف عن الاعتراف **Recognition & Derecognition**: ويعني الاعتراف إدراج بند في القوائم المالية توافر فيه الشرطان التاليان: احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالبند من وإلى المنشأة، إمكانية قياس المنافع الاقتصادية بموثوقية. ويعتري الاعتراف عديد من الإشكاليات للأسباب التالية: عدم إمكانية قياس المنافع الاقتصادية المرتبطة بالبند بموثوقية، وبذلك يختل شرط من شرطي الاعتراف، ومثال ذلك عدم إمكانية قياس قيمة التقنية **Know-how**، عدم وجود أسس قياس معترف بها يمكن على غرارها قياس البند ومنحه قيمة كعدم قياس أثر التضخم على القوائم المالية مما أدى إلى سحب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٥ المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار نتيجة لعدم الاتفاق على كيفية قياس هذه التغيرات المرتبطة بالتضخم، عدم جواز الاعتراف ببعض البنود كون الأعراف المحاسبية لا تجيز هذا الاعتراف كالأصول غير الملموسة المولدة داخلياً، بالرغم من أنه قد يتم الاعتراف بمثل هذه الأصول في اليوم التالي إذا انتقلت ملكية

المنشأة، كالشهرة التي لا يمكن الاعتراف بها في يوم معين، وفي اليوم التالي إذا تم اقتناء المنشأة المرتبطة بالشهرة يتم الاعتراف بها، إنها جدلية حريّة بالبحث والتفكير.

١٠- السوق النشط والسوق غير النشط **Active and non-active market**: انتشر مفهوم السوق النشط كثيرا وتم ربطه في معظم الأحيان بالقيمة العادلة، والسوق النشط هو السوق الذي يتميز بشفافية تحديد الأسعار فيه لبعض بنود القوائم المالية وخاصة الأدوات المالية، ويتميز السوق النشط كذلك بحرية دخول وخروج المشترين والبائعين، كذلك توفر المعلومات الكافية عن البنود التي يتم المتاجرة فيها بالسوق، أما السوق غير النشط فهو السوق الذي لا تتوافر فيه هذه الشروط.

وتحقق مفهوم السوق النشط هو من الصعوبة بمكان، كون الأدوات المالية لأي منشأة لا يتم تداولها بالكامل في السوق بسبب الحذر من الوقوع في مصادد التبعية والسيطرة والتأثير الهام، إضافة إلى إدارة الإفصاح عن المعلومات باعتبارها من موارد المنشأة التنافسية وتحقق قيمة مضافة للمنشأة، مما يترتب عليه انتفاء تحقق مفهوم السوق النشط، والوقوع نتيجة ذلك في الغرر والخداع والتلاعب، ولا أدل على ذلك من الانتكاسات التي عانت منها الأسواق المالية العالمية بين الحين والآخر، ومن شأن ذلك أن تكون القيم التي يتم تحديدها بناء على الأسعار المحددة في مثل هذه الأسواق مدعاة للتلاعب فيها.

١١- الأطراف ذات العلاقة **Related parties**: تعبر الأطراف ذات العلاقة عن الجهات التي يمكن أن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنشأة، ويجب الإفصاح عن هذه الأطراف وطبيعة العلاقة معها، ووفق ذلك قد توجد ترتيبات غير معلنة متفق عليها تؤثر على قيم البنود التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، ومثال ذلك في حالة وجود علاقة سيطرة لمنشأة على منشأة أخرى، فيطلب ذلك إلغاء العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركة التابعة كطرفين ذات علاقة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ويترتب على عدم الإلغاء عدم صحة الأرقام الواردة في القوائم المالية الموحدة، إضافة إلى عدم إمكانية الوقوف على العلاقة بين المنشأة وأي طرف يمكن اعتباره ذات علاقة إذا لم تفصح المنشأة عن ذلك.

١٢- العمليات الوهمية **Nominal transactions**: وهي العمليات المالية التي تتحدد على غرارها قيم محاسبية معينة، ولكن لا تعتبر هذه العمليات عمليات تبادلية حقيقية، بل هي عمليات تهدف إلى تحقيق مصالح معينة كأعمال المزادة غير الحقيقية التي تهدف إلى الإيقاع بصغار المزاولين لعدم العودة ثانية إلى سوق المزادة، كذلك من هذه العمليات الوهمية شراء المنشأة لأسهمها بما يسمى أسهم الخزينة، وربطها برفع أسعار الأسهم في السوق المالي .

١٣- الاجتهادات الشخصية **Personal judgments**: وتتعدد الاجتهادات الشخصية التي يتم ممارستها، فمن اختيار البديل المناسب للسياسة المحاسبية، إلى التقدير وتأثره بالتفاؤل والتشاؤم، وتم إقرار استخدام الاجتهادات الشخصية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي، وكان قيد استخدام هذه الاجتهادات هو الوصول إلى موثوقية المعلومات، بحيث أجاز المجلس الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية **IFRSs** إذا أدى تطبيقها إلى الوصول إلى معلومات مضللة، وأجاز حينذاك استخدام

الاجتهادات الشخصية، ويعتبر هذا خروج سافر عن تطبيق دستور المهنة وهو معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، لأن المجلس نصّ أيضا في مجال حديثه عن العرض العادل في الإطار المفاهيمي أنه يتحقق بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، فكيف يمكن الموازنة بين الأمرين، كما ويعتبر ذلك إقرار واضح لاستخدام الاجتهادات الشخصية بدعوى عدم الوصول إلى معلومات موثوقة ومعتمدة ودقيقة عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

النتائج والتوصيات

توصل الباحثين من خلال هذه الورقة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في ضبط تصرفات المحاسبين والادارة، كذلك تكاملية دور هذه المعايير مع التدقيق الداخلي الكفؤ الفعال المؤهل في الحيلولة دون تحقق التشويه والتحرير والغموض والتضليل التي يمكن أن تسببها ممارسات المحاسبة الابداعية المقصودة للقوائم المالية، وأوصى الباحثين إلى ضرورة ضبط ممارسات المحاسبة الابداعية المتعلقة باعداد القوائم المالية من خلال التوسع في الافصاح وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والتأكد من ذلك من خلال التدقيق الداخلي. ولذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وهذا ماتعتمده وظيفة المراجعة في أداء مهامها. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي أداة قوية حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب من اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول للمساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى الشفافية. هذا وإن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

أولاً- النتائج: من خلال ما سبق يمكن إدراج النتائج التالية:

- أن هناك جهوداً حثيثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في ضبط ممارسات المحاسبة الابداعية من خلال التركيز على قضايا الإفصاح والابلاغ الماليين اللذين يعتبران محور هذه الجهود، والتوسع فيهما لزالة أي تضليل أو تشويه في القوائم المالية.

- أهمية الانسان في عملية الابداع المحاسبي ، وأنه من يقوم بممارسة الابداع المحاسبي أو الاحتيال المحاسبي.

- الأهمية الكبيرة للتدقيق الداخلي الكفؤ الأمين المؤهل لضبط ممارسات المحاسبة الابداعية، وأهمية تفعيل الاخلاقيات في حياة المدققين وضبط ممارساتهم من أجل التأكد من قيامهم بعملهم بنزاهة وحيادية.

- ضرورة التكمال في الأدوار المتعلقة بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي وكافة الجهات المعنية باعداد القوائم المالية وخاصة الادارة لم الصفات لمنع أي تلاعب في القوائم المالية وللحرص على

الوصول إلى المعلومات الموثوقة التي تتمتع بكافة الصفات النوعية للمعلومات المالية كما تضمنها الإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB.

ثانيا- التوصيات: من خلال هذه الدراسة يمكن إدراج بعض التوصيات من بينها مايلي:

- وجوب توفر المعرفة الكاملة بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية مما يكفل ضبط ممارسات المحاسبة الابداعية
- التركيز على محور الابداع المحاسبي وهو الانسان، ووضع نظام سلوك قوي ورداع لضبط التصرفات غير المسؤولة
- الاهتمام باختيار وتأهيل المدققين الداخليين وبذل العناية المهنية اللازمة للحيلولة دون ممارسة المحاسبة الابداعية الاحتياطية.
- ضرورة تكامل أدوار كل من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي وكافة المعنيين باعداد القوائم المالية في التأكد من جواز الممارسات المحاسبية للمحاسبة الابداعية

الهوامش والمراجع

- ⁱ - صلاح الدين حسن، "تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠، ص: ٢٥.
- ⁱⁱ - Kieso, D. E., Weygandt, J.J. (1998). Intermediate Accounting. 9th ed,p:32.
- ^٢ - وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠٠٧، ص ٤٥.
- ^{iv} - الحاي وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، ١٩٩٦، ص: ٣٨١.
- ^v - مُجَّد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٦، ص: ١٤٧.
- ^{vi} - عبد المنعم عوض الله، مُجَّد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، تحليل ونقد القوائم المالية، دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٩٣، ص: ٣٥.
- ^{vii} - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ١٠٣.
- ^{viii} Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. (2005). Intermediate Accounting. 12th ed,p:33.
- ^{ix} Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. (2005). Intermediate Accounting. 12th ed,pp:180-184.
- ^x - زوينة بن فرج، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول مستجدات اللفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧، ص: ٥.
- ^{xi} - أحمد زغدار، مُجَّد سفير، خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مجلة الباحث، العدد ٠٧، ٢٠٠٩، ص: ٨٤.
- ^{xii} - عادل رزق، "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص: ١٨٥-١٨٧.
- ^{xiii} - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص: ١٩٠.

- xiv - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص: ٣٧.
- xv - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص: ٦٢.
- xvi - خالد جمال جعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية ٢٠١٥، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٥، ص: ٣١
- xvii - مُجد أبو نصار، تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ١٣-١٤ ديسمبر، ٢٠١١، ص: ٠٢.
- xviii - خالد جمال جعارات، مرجع سابق، ص: ١٤٩.
- xix - مُجد أبو نصار، مرجع سابق، ص: ٠٦.
- xx - أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة مختلطة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص: ٩٨.
- A: Institut of Internal Auditors..I.*- I
- xxi - فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٢، ص: ٦٥.
- xxii - مُجد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص: ١٥.
- xxiii - فريد الصحن مُجد، شريف علي، وسلطان مُجد، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص: ٢٢٠.
- xxiv - أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات الأدوات والخدمات، دار الصفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص: ٢٦.
- xxv - نفس المرجع السابق، ص: ٤٠.
- xxvi - مُجد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص: ٥٢.
- xxvii - حلمي جمعة أحمد، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات الأدوات والخدمات، دار الصفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص: ٢٩.
- xxviii - نفس المرجع السابق، ص: ٢٤.
- xxix - وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٩، ص: ٥٢.
- xxx - أحمد أمين السيد لطفي، معايير المراجعة والتأكد الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص: ١٠.
- xxxi - عبد الفتاح مُجد الصحن وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص: ٢١٣.
- xxxii - عمورة جمال، شرفي أحمد، دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي: ١٨-١٩ ماي ٢٠١١، ص: ٠٨.
- xxxiii - طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية دوافعها وأساليبها وآثارها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص: ١١.
- xxxiv - عجيلة مُجد، دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار، دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ٢٠٠٩، ص: ١٨٢.
- xxxv - British Accounting Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', Review 24 , p 4 .
- xxxvi - موقع المحاسبون دوت نت www.infotechaccountants.com
- xxxvii - المحاسبة الابداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية والتقارير المالية، على الرابط الالكتروني:

xxxviii - علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، على الرابط الإلكتروني:

<https://accdiscussion.com/acc9266.html>

xxxix - خالد أمين عبدالله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،

٢٠٠٦، ص: ٣٠.

xl - أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩ ، ص: ٢٨ - ٢٩.

xli - مُجَد ياسين رحاحلة، "دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الاسلامية مع المعايير الدولية"، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد

السابع، العدد (أ)، ٢٠١١، ص: ٦٣.

xlii - وليام توماس، أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: احمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر،

الرياض، ١٩٨٩، ص: ٦.

xliii - وليد زكريا صيام، "أثر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية على تقرير مدقق الحسابات"، مجلة المدقق، العدد ٤٣، حزيران ٢٠٠٠، ص: ٣.

xliv - خالد امين عبد الله ، مرجع سابق، ص: ٣.

xlv - ألفين أرينز، جيمس لوك ، المراجعة - مدخل متكامل ، ترجمة: مُجَد عبد القادرالديسبي، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢، ص: ٤١.

xlvi - محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص: ١٦٦.

xlvii - دور مراجع الحسابات في الحد من آثار استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية، على الرابط الإلكتروني:

<https://accdiscussion.com/acc9266.html>

xlviii - خالد جمال الجعرات، ، المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب، الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسات المالية

للمؤسسة جامعة مُجَد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية خلال الفترة ما بين ١٤-١٥/١١/٢٠١٦